الأكاديمية العربية الدولية

الأكاديمية العربية الدولية

المقررات الجامعية

www.aiacademy.info | care@aiacademy.info

جغرافية العالم المعاصر

جغرافية الوطن العربي

الدكتور عبد الرحمن حميدة

Bibliotheca Alexandrina
0116461

دار الفكر المعاصر
بيروت - لبنان

دار الفكر
دمشق - سورية

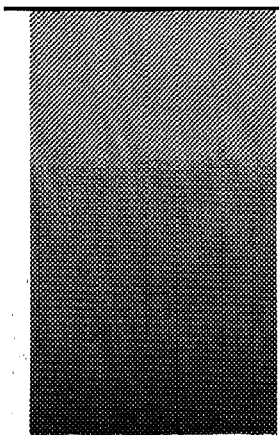

بسم الله الرحمن الرحيم

جغرافية الوطن العربي

جغـرافيـة الوطن العربي / عبد الرحمن حميدة . - ط ٢ .
- بيـروت : دار الفكر المعـاصـر ؛ دمـشـق : دار الفكر ،
١٩٩٧ . - ٤٢١ص : قياس ؛ ٢٤ سم .
١ - ٩١٥,٦ ح م ي ج ٢ - العنوان ٣- حميدة

مكتبة الأسد

ع -١٠٣٥ / ٧ / ١٩٩٧

الدكتور عبد الرحمن حميدة

جغرافية الوطن العربي

دار الفكر المعاصر
بيروت - لبنان

دار الفكر
دمشق - سورية

الرقم الاصطلاحي: ٠٨٢٤,٠١١
الرقم الدولي: ISBN: 1-57547-381 - x
الرقم الموضوعي: ٩٥٠
الموضوع: جغرافية الوطن العربي
العنوان: جغرافية الوطن العربي
التأليف: د. عبد الرحمن حميدة
الصف التصويري: دار الفكر - دمشق
التنفيذ الطباعي: المطبعة العلمية - دمشق
عدد الصفحات: ٤٢٤ ص
قياس الصفحة: ١٧×٢٥سم
عدد النسخ: ١٠٠٠ نسخة

جميع الحقوق محفوظة
يمنع طبع هذا الكتاب أو جزء منه بكل طرق الطبع والتصوير والنقل والترجمة والتسجيل المرئي والمسموع والحاسوبي وغيرها من الحقوق إلا بإذن خطي من

دار الفكر بدمشق
برامكة مقابل مركز الانطلاق الموحد
ص.ب: (٩٦٢) دمشق - سورية
برقياً: فكر
فاكس ٢٢٣٩٧١٦
هاتف ٢٢٣٩٧١٧، ٢٢١١١٦٦
http://www.fikr.com/
E-mail: info @fikr.com

إعادة الطبعة الأولى
1418هـ = 1997 م
ط1: 1990 م

مقدمة

وردت ولا تزال ترد على أقلام الكتّاب والجغرافيين عدة تسميات مختلفة لمجموع الأقطار العربية. وإذا كان قسم الجغرافيا في جامعة دمشق قد تبّنى عبارة «الوطن العربي» قبل سواه، والتي هي أقرب إلى طموحاتنا وتطلعاتنا لأن إيماننا بوحدانية بلاد العرب جعلتنا نتخذ شعار «الوحدة» قبل أي شعار آخر، فهذا غير مستغرب في قطر يرنو للانعتاق من قيود الحدود الهندسية المفروضة، وللالتقاء بإخوة لنا وراء هذه الحدود التي فرضها الاستعمار بعد الحرب العالمية الأولى ممثلاً بدول بريطانيا وفرنسا وإيطاليا حينذاك، هذه الحدود التي لم يكن لأبناء العروبة أي رأي في تخطيطها، والتي تفصل بين الأخ في الدم واللسان والوجدان وأخيه بخطوط هندسية غالباً.

وهناك من يرجّح عبارة «العالم العربي» بحسبان اتساعه الهائل، لأنه أكبر من قارة أوروبا (١٠ ملايين كم٢)، أو من قارة أوقيانوسيا (٨,٩ ملايين كم٢)، إذ لا يفوقه اتساعاً سوى الاتحاد السوفيتي (٢٢ مليون كم٢)، مما جعل بعض المصادر الأجنبية تذكر عبارة «القارة العربية»، وهي في ذلك لا تنأى كثيراً عن الحقيقة الجغرافية.

أما الكاتب ديزموند ستيورات ـ مؤلف كتاب «العالم العربي» ضمن إطار مجلة «لايف» ـ فيطلق عبارة «الأرخبيل العربي» وهي تسمية صحيحة تماماً

على الصعيد الجغرافي الطبيعي، بحسبان البقاع العربية الصالحة للسكن تتألف من مناطق مبعثرة تفصل بينها الصحاري والبحار، وقد سبق لابن خلدون أن أطلق على أقطار المغرب العربي الثلاثة تسمية «جزيرة المغرب» المحصورة بين الصحراء الكبرى جنوباً والبحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلنطي غرباً، وعلى هذا الأساس يبدو الهلال الخصيب جزيرة وكذلك وادي النيل، أو الجبل الأخضر سواء في ليبيا أو في سلطنة عمان، أو اليمن السعيد، وتبدو بقية «الواحات» كأنها جزر مرجانية تائهة في متاهات المحيطات الشاسعة، شأن الواحات المتناثرة المتباعدة في جزيرة العرب والصحراء الكبرى. ولعل هذا التفكك الجغرافي كان عائقاً أمام استمرارية الوحدة العربية الأولى في عصر الفتوحات الأموية الكبرى، حين كان الجمل والحصان وسيلة الاتصال، والذي لا يجد مبرّراً ومسوّغاً في عصر الطائرة، إذ يكون بمقدور المسافر العربي الذي يتناول وجبة أفطاره في مسقط أن يجلس على مائدة الغذاء ظهراً في طنجة أو الدار البيضاء.

ولكن للوحدة دواعيها الملّحة نظراً للتنمية المتفاوتة في الوطن العربي (شكل ١) و(شكل ٢) وضرورة انفتاح الأقطار العربية على بعضها بقصد تحقيق التنمية المتوازنة والتكامل الاقتصادي مما يؤلف الركيزة الحقيقية لأية وحدة منشودة[١].

هذا وإذا كان سكان الأقطار الاسكندينافية لا يتكاثرون، وإذا كان الألمان يتناقصون، وإذا كان سكان الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة يتزايدون بنسبة واحد بالمئة بالعام، ومتوسط عدد الأطفال في الأسرة الواحدة

(١) إن انعدام التنسيق الاقتصادي في الوطن العربي يحمل الأغنياء العرب من أفراد وحكومات على وضع أموالهم في مصارف أو شركات أجنبية ففي ١٩٨٨ فقدت استثمارات العرب بالخارج نصف قدرتها الشرائية عن عام ١٩٨٥ علماً بأن هذه المبالغ تقارب ٤٠٠ مليار دولار.

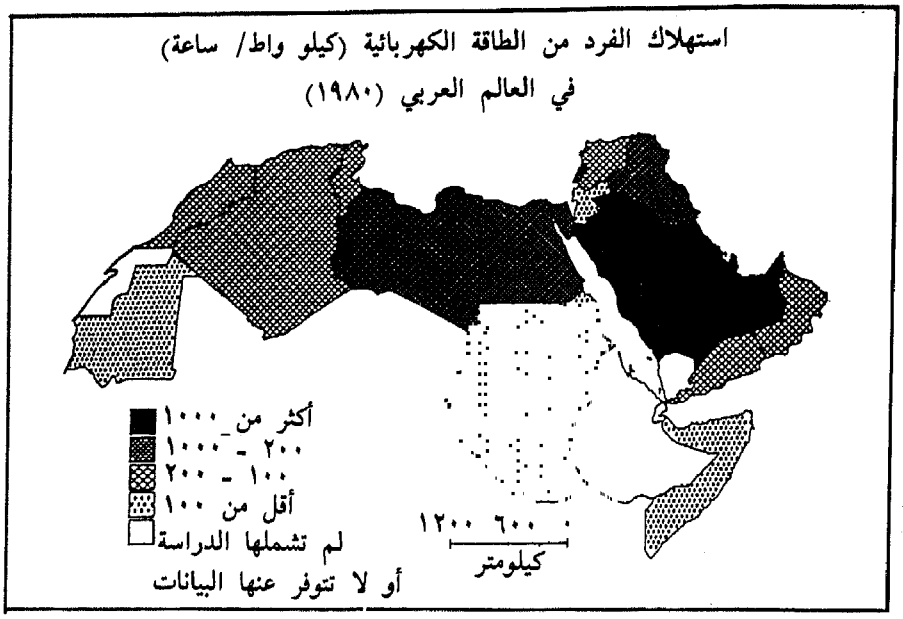

شكل - ١ -

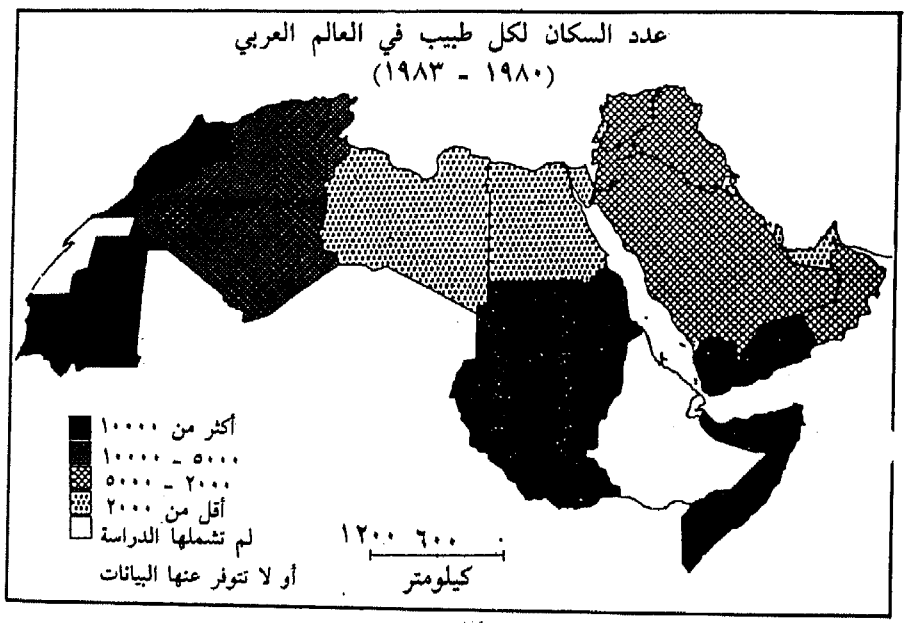

شكل - ٢ -

١,٩، فإن سكان الوطن العربي يتزايدون وسطياً بمعدل ٣٪، ومتوسط عدد أطفال الأسرة الواحدة ٦,٥، مما يجعلهم يتضاعفون مرة كل ربع قرن، مقابل

اسم الدولة	النسبة المئوية لنمو السكان بالسنة ١٩٧٠ - ١٩٨٠	الناتج الغذائي لكل مواطن ٪	الناتج القومي للمواطن بالفرنك الفرنسي	نسبة نمو الناتج القومي الخام ١٩٧٠ - ١٩٨٠
موريتانيا	٢,٧	٧٥	٢٢٠٠	١,٦
السودان	٢,٦	١٠٥	٢٢٠٥	٠,٢
اليمن الشمالي	١,٨	٩٥	٢١٥٠	٤,٥
مصر	٢	٩٣	٢٩٠٠	٣,٤
اليمن الجنوبي	٢,٣	١٠٦	٢١٠٠	١٢,١
المغرب	٢,٩	٩٣	٤٥٠٠	٢,٥
سورية	٣,٦	١٤٥	٦٧٠٠	٣,٧
تونس	٢,١	١١٨	٦٥٥٠	٤,٨
الأردن	٣,٤	٨٩	٧١٠٠	٥,٧
الجزائر	٣,٣	٧٥	٩٣٥٠	٣,٢
العراق	٣,٣	١٨٦	١٥١٠٠	٥,٣
السعودية	٤,٥	٩٦	٥٦٣٠٠	٨,١
ليبيا	٤,١	١١٣	٤٣٢٠٠	٥,٢
كويت	٦	-	٩٩١٥٠	١,١-
تايوان	٢,٤	١١٣	٢٣٠٠٠	٤,١

٨٠ عاماً بالنسبة لسكان أوروبا الغربية. ومعنى هذا أن مليوني عربي يدخلون سن العمل في كل عام، مما تطرح مشكلات غذائية خطيرة للغاية.

ففي عام ١٩٨٣ كان كل من سورية والمغرب وتونس يستورد أكثر من ثلث استهلاكه من الحبوب، في حين يستورد كل من مصر والجزائر أكثر من موارده الغذائية الاساسية. أما الأردن فإنه يستورد من الخارج كامل حاجته من القمح أو ٨٥٪ تقريباً، ودول الخليج كامل حاجتها من المواد الغذائية تقريباً.

وتعاني الدول العربية الثلاث الأكثر سكاناً - وهي مصر والمغرب والجزائر - من عجز الانتاج الزراعي عن اللحاق بالنمو السكاني . وحتى في الدول العربية الأكثر توازناً على هذا الصعيد، مثل تونس وسورية، فإن الانتاج

الزراعي المحلي لا زال مقصّراً عن اللحاق بالطلب الذي يرتفع بنسبة ٥ إلى ٨٪ سنوياً.

ونقدم مثالاً على ذلك العجز نسبة من انتاجية البقرة الحلوب الواحدة من الحليب سنوياً بالكيلوغرامات، كما نشرته مجلة الزراعة والتنمية العربية في عام ١٩٨٧ والتي تصدر بالخرطوم: هولندا ٥٣٣٢ كغم، انكلترا ٥١٣٩، بلغاريا ٢٩٩٤، سورية ١٥٠٠، العراق ٧٥٠، المغرب ٦٣٠، الهند ٥٣٨.

وتبدو المتغيرات في الوطن العربي متسارعة للغاية، بحيث تدفع الحاجة لنشر كتاب سنوياً عن المستجدات.

هذا ولا يصح إطلاقاً أن يستغرق تدريس أي كتاب جغرافي عن الوطن العربي أكثر من خمسة أعوام أو ستة على الأكثر، لأن سرعان ما تصبح معطياته الجغرافية البشرية والاقتصادية أو السياسية والعمرانية باطلة، وبالتالي غير صحيحة، ولا صادقة، ولا تقدم صورة أمينة عن الواقع العربي الذي يتعرض لتبدلات متسارعة مما يستدعي، تحقيقاً للتزامن، ضم ملحق سنوي في آخر كل كتاب.

ولي وطيد الأمل أن يجد الطلاب والمثقفون ما يروي فضولهم العلمي وتعطشهم للمعرفة، من خلال لوحة جغرافية واقعية عن وطنهم الكبير، الذي أرجو مخلصاً أن يشهدوا اليوم الذي يتجولون في أرجائه الفسيحة بكل حرية، وقد زالت الحدود وزالت عوائق السفر المصطنعة وظهرت العروبة بوجهها المشرق الوضّاء بعد التجزئة والتفتت والتشرذم مما لا تنشرح لها سوى صدور أعداء هذه الأمة المجيدة.

عبد الرحمن حميدة
دكتوراه الدولة في الآداب من السوربون،
استاذ في قسم الجغرافيا بكلية الآداب
جامعة دمشق

مقدمة
حول ملامح ومشكلات الوطن العربي والتحديات

الاتساع: ينتشر العالم العربي على رقعة تقارب ١٤ مليون كيلومتر مربع، أو ثاني رقعة في العالم بعد الاتحاد السوفيتي. وإذا كانت فيافي التوندرا والصحارى المعتدلة تحتل ثلاثة أخماس مساحة أكبر دول العالم قاطبة، فإن الصحارى تستأثر لوحدها بتسعة أعشار مساحة دول الجامعة العربية، الممتدة على درجات عرض تتراوح بين ٣٧ شمالاً حتى خط الاستواء في الصومال، في حين لا تتجاوز درجة العرض ١٦ في أفريقيا الغربية، أي تقع معظم أرجاء وطننا العربي الكبير على طرفي مدار السرطان. وهكذا يؤلف القسم الصالح للسكنى الدائمة أو المؤقتة عشر مساحة بلاد العرب، يقع معظمه إلى الشمال من درجة العرض ٣٠، وفي شريط الساحل الواقع إلى الجنوب من الصحراء الكبرى.

وإذا تركنا المراعي جانباً فإن المناطق الصالحة للزراعة لا تحتل أكثر من ٥٪ من هذه المساحة العامة مقابل ٦٠٪ في فرنسا و ٤٠٪ في ألمانيا الغربية، وتهبط هذه النسبة إلى ٢,٥ ٪ في كل من المملكة العربية السعودية وليبيا وإلى ٣,٥ في مصر.

وقد أطلق الكاتب ديزموند ستيوارت في كتابه «العالم العربي» اسم

«الأرخبيل العربي» على المناطق المأهولة فيه بحسبانها تتألف من بقاع منعزلة مفصولة عن بعضها بالفيافي الصحراوية أو بالبحر، فتتألف من «جزيـ المغرب» حسب تعبير ابن خلدون، والشريط الساحلي المجاور لمدي طرابلس ومنطقة الجبل الأخضر في ليبيا، ووادي النيل ودلتاه بمصر، وعلـ طرفي النيل الأبيض والأزرق ومنطقة الجزيرة بينهما بالسودان، والهلا الخصيب ومرتفعات عسير واليمن، ونثير من الواحات أو «الجزر» المتباعد التائهة في مجاهل الصحارى، والتي تماثل الجزر البركانية «آتول Atol المتناثرة في المحيط الأطلنطي والمحيط الهندي والمحيط الهادي، كالرياض والهفوف وبريدة وعنيزة في جزيرة العرب، وأوجلة والجغبوب وودّان والأغوا والمزاب والجولّية، والتي تعد من أبرز أمثلتها.

وهذا الاتساع وتباعد المسافات بين المناطق المأهولة يجعل المواصلا البرية عسيرة يتردّد أمامها أنصار تمديد الخطوط الحديدية، وتعرقل المبادلا التجارية عن طريق البر بين الأقطار العربية نظراً لضمور الأسطول العربـ البحري، مما يجعل الاتصالات الناجعة الوحيدة هي التي تتم عن طري الطيران الذي لا يستطيع أن يلعب دوراً ذا بال في المبادلات التجارية فالمسافة بين مسقط ونواكشوط تزيد عن ٨٠٠٠ كم، أو أكثر من ضعف المسا بين لشبونة وموسكو، كما تظل المسافات بين شمالي الوطن العربي وجنو شاسعة إذ تبلغ المسافة بين حلب وعدن أكثر من ٣٠٠٠ كم على خ مستقيم.

عبء القحولة: يقع القسم الشمالي من الوطن العربي ضمن النطا الجنوبي من المناخ المتوسطي (الرومي)، وبالتالي يتصف بمدة جفاف صيفـ متطاولة تمتد على نصف السنة، هذا فضلاً عن انتصاب سلاسل جبلية موازي للساحل كالسلسلة الساحلية السورية، أو جبال سلسلة الأطلس المغربية، مم يحول دون نفوذ التأثيرات البحرية للداخل لأكثر من ١٠٠ كيلومتر. وتكون أكث

الأماكن أمطاراً هي الجبال التي يزيد ارتفاعها عن ١٠٠٠ م، وحيث تكون السفوح عارية أو مكسوّة ببقايا الغابات المتقهقرة.

وتنجح في هذا النطاق الزراعات البعلية كالحبوب ولا سيما القمح، والأشجار المثمرة حيثما تكون الأمطار الوسطى السنوية لا تقل عن ٣٥٠ مم، وينجح الشعير ما بين هذا الحد و ٢٥٠ مم، وبعد ذلك تنشر السهوب الصحراوية أو البادية التي هي مجال الرعاة البدو حتى خط المطر ١٥٠ مم.

ويمتد النطاق الصحراوي بدءاً من السفوح الجنوبية لجبال الأطلس من درجة العرض ٣٥ شمالاً أحياناً حتى درجة عرض ضفاف نهر السنغال، أو درجة العرض ١٦، حيث يتوقف امتداد العنصر العربي جنوباً في أفريقيا الغربية، مقابل درجة العرض ١٣ في السودان، وتتوغل الصحراء شمالاً في بلاد ما بين النهرين لدرجة العرض ٣٥، كما في المغرب، وإذا كانت بعض الصحارى العربية تحوي بعض المخزونات المائية، وهي احتياطي جيولوجي، موروث من العصور المطيرة قبل عشرات الآلاف من السنين كما في جنوبي الجزائر وواحة الكفرة وفي موريتانيا ونجد، فهي قابلة للنفاد السريع شأنها شأن النفط تماماً.

وإلى الجنوب من نطاق السافانة ـ التي تظهر إلى الجنوب من النطاق الصحراوي ـ تكون الزراعة البعلية ممكنة في أعقاب الأمطار الصيفية، وهنا لا تكون الزراعة المذكورة مضمونة إلّا إذا زاد المعدّل السنوي عن ٤٠٠ مم، حيث تسود زراعة الحبوب الصيفية كالذرة بنوعيها والدخن. أما وادي النيل بين الخرطوم والقاهرة فهو عبارة عن واحة شريطية تولدت عن مياه أجنبية المصدر Allogène وينطبق هذا القول على الفرات، وإلى حدّ ما على نهر الدجلة.

التربة والهيدرولوجيا: تنتشر الترب الجيدة على شكل بقع منعزلة تنحصر في السهول الساحلية الضيقة في الشمال وفي السهول اللحقية

(الإطمائية) على ضفاف الأنهار وفي الدلتا المصرية، وفي السهول المطلة على المحيط الأطلنطي في المملكة المغربية، ولا سيما في حوض نهر السبو ومناطق تربة «التيرس» إلى الجنوب من ذلك، وفي مناطق الجزيرة السودانية بين النيلين.

وعلى العموم تتحكّم في خصوبة التربة مقادير المياه المتوافرة من أمطار أو ري أكثر من العناصر المعدنية التي تفتقر إليها أحياناً. وعلى كل حال تشكو ترب الوطن العربي عموماً من مشكلة الملوحة الناجمة عن تكوينات جيولوجية محلية، كصخور البرموترياس في حوض نهر الملّاق والمجردة في تونس، أو التكوينات الجبسية الملحية في بلاد ما بين النهرين بدءاً من دخول الفرات ودجلة في الأراضي العربية، وكذلك الحال في مصر مما يستدعي إنجاز عمليات صرف أو «بزل».

وبالإضافة إلى ذلك هناك مشكلة إنجراف التربة بسبب الرعي الجائر والاحتطاب، وعلى الأخصّ في الأقطار التي لا تزال تعتمد على الحطب كوقود كالسودان وموريتانيا مثلاً، وهو ما يدعى خطأ «التصحّر» والأحرى بنا أن ندعوه «التصحير».

والمشكلة الكبرى هي أن توسع المدن والقرى يتم على حساب أجود الترب والسهول الزراعية، شأن غوطة دمشق، وسهل المتيجة الجزائري، ودلتا مصر، وسهل الغاب السوري، وذلك عوضاً عن البناء فوق الأراضي الصخرية العقيمة، كما تفعل جمهورية تايوان التي تحرم البناء فوق أية قطعة أرض تصلح للزراعة.

وهناك مشكلة المياه التي تؤلف قضية ذات أبعاد كبيرة لأن الأنهار العربية الكبرى تكون أجنبيّة المصدر عربية المعبر، وهي النيل والرافدان. وإذا كانت أثيوبيا التي تقدم ٨٥٪ من مياه النيل لم تقم حتى الآن بمشاريع بناء سدود بقصد توليد الطاقة الكهرمائية التي تفتقر إليها، فإن تركيا أقامت ثلاثة سدود

على الفرات لأغراض الري وتوليد الطاقة، ويقتنص التبخر لوحده من سطوح بحيراتها الاصطناعية قرابة ١٥ ٪ من مخزونها، أو شريحة تبلغ ١,٥ م، مقابل حوالي ٢ م على بحيرة ناصر خلف السد العالي. ومما لا ريب فيه أن هناك مشاريع ستقوم بالمستقبل على نهر الدجلة في الأراضي التركية التي يقدم نصف مياه دجلة العراقي، والمتميّز بواد خانقي في المناطق الجبلية، وموائم جداً لبناء السدود لأغراض الطاقة الكهرمائية.

أما الأنهار المحلية البحتة مثل نهر السبو وأم الربيع وأبو الرقراق والتنسيفت والملويّة في المملكة المغربية ـ وهي أغنى الأقطار العربية بالمياه «الوطنية» ـ ونهر الشلف الجزائري، أو المجردة التونسي، والعاصي والأردن والخابور وبردى، فقد أصبحت منذ عقد من الزمن عرضة لاستنزاف شديد من أجل الري أو تموين المدن المتورّمة ـ بمياه الشرب، فضلاً عن بناء سدود على معظمها، حتى أن بعضها تلاشى تماماً كنهر قويق ونهر الذهب في منطقة حلب، ولم يعد الخابور، يمد الفرات بشيء من مياهه، وفي صيف ١٩٨٩ كفّ نهر العاصي عن الجريان في مجراه الأوسط والأدنى عند مدينتي جسر الشغور وأنطاكية، كما تلاشى نهر بردى الذي تغّنى به الشاعر شوقي قبل أكثر من نصف قرن، وتحول إلى مجرى للمياه القذرة، وهكذا تقف الأقطار العربية أمام شعار «الأمن المائي» بعد أن طرحت شعار «الأمن الغذائي».

وتعتبر أقطار الخليج العربية أكثر دول العالم اعتماداً على إعذاب مياه البحر ضمن مصانع عملاقة تنتج قرابة ٧٥٪ من المياه العذبة في العالم، ولكن يجب أن نتذكر أن كلفة المتر المكعب الواحد تبلغ ٣ دولارات، وهي كلفة مرتفعة لا تطيقها سوى الدول العربية الغنية بالنفط.

المشكلة السكانية: لقد كان لتمديد المياه النقية في المدن العربية وبعض المناطق الريفية أثره في خفض نسبة وفيات الأطفال الرّضع إلى النصف، كما ساهمت المبيدات الحشرية ومضادّات الحيويات كالبنسلين

ومشتقاته، منذ منتصف القرن العشرين بعد ظهور اللقاحات المضادة للجائحات ـ كالجدري والطاعون والسل في الربع الأول من هذا القرن ـ في تخفيض نسبة الوفيات العامة، وبقاء نسبة التوالد على حالها وهو ما يسمى «الانفجار السكاني» الناجم عن انعدام التوازي بين التنمية الاقتصادية ـ ولا سيما إنتاج المواد الغذائية ـ وبين النمو السكاني الناتج عن زيادة الولادات على الوفيات وارتفاع متوسط الأعمار أو الأجل المرتقب.

وإليكم جدولاً عن النمو السكاني ونمو الناتج القومي الخام في بعض الدول العربية بين ١٩٦٠ ـ ١٩٨٠.

الدولة	نمو السكان السنوي	نمو الناتج القومي الخام ٪ سنوياً
الصومال	٢,٣ ٪	؟
موريتانيا	١,٦ ٪	١,٦
السودان	٢,٦ ٪	٠,٢ ـ
اليمن	١,٨ ٪	٤,٥
مصر	٢ ٪	٣,٤
اليمن الديمقراطي	٢,٣ ٪	١٢,١
المغرب	٢,٩ ٪	٢,٥
سورية	٣,٦ ٪	٣,٧
تونس	٢,١ ٪	٤,٨
الأردن	٣,٤ ٪	٥,٧
الجزائر	٣,٣٪	٣,٢
العراق	٣,٣ ٪	٥,٧
المملكة السعودية	٤,٥ ٪	٨,١
ليبيا	٤,١ ٪	٥,٢
الكويت	٦ ٪	١,١ ـ

هذا علماً بأن التنمية الاقتصادية في كل من اليابان وفورموزا (تايوان وكوريا الجنوبية تبلغ ٧٪ سنوياً مقابل نمو سكاني يعادل ١٪ وكان في دول أوروبا الغربية والولايات المتحدة حوالي ٥ , ٤٪ سنوياً مقابل نمو سكاني متوقف أو يقل عن ٥ , ٠٪.

فإذا كان متوسط النمو السكاني السنوي يعادل ٥ , ٠ ٪ في أوروبا الغربية ويتضاعف عدد السكان فيها مرة كل ١٣٥ سنة[1]، وسكان كل من اليابان والولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي يتزايدون بمعدّل ١ ٪، أي يتضاعفون مرة كل ٧٠ سنة، فإن نسبة النمو السكاني العربي التي تعادل وسطياً ٥ , ٣ ٪ تجعل السكان يتضاعفون مرة كل ٢٠ سنة وهو ظاهرة جديدة يجب أن يحسب لها العرب ألف حساب لما قد ينجم عنها من نتائج وبيلة على مختلف الأصعدة.

ويتجلّى هذا الاكتظاظ السكاني بالموازنة مع التنمية الاقتصادية شبه الراكدة أو المتقهقرة أحياناً، ببطالة حقيقية تصل إلى ٢٠ ٪ من القوى العاملة، وبطالة مقنعة تصيب نصف السكان القادرين على العمل، وبظواهر الجنوح، وتدنّي مستويات المعيشة، وازدحام المساكن، واندلاع «ثورات الخبز» بعد قرنين من الثورة الفرنسية، كما حدث في مصر عام ١٩٧٧، وفي المغرب (حزيران ١٩٨١)، وفي تونس (كانون الأول ١٩٨٤)، وفي الجزائر في ١٩٨٠، وفي الأردن أخيراً في ١٩٨٩.

وهذا التفجر السكاني اللامسؤول والعشوائي يدفع بحكومات الدول العربية الفقيرة للاستدانة، حتى لقد أصبحت بمجموعها أول مدين بالعالم

(١) كان عدد سكان فرنسا ٢٥ مليون نسمة عند اندلاع الثورة الفرنسية في ١٧٨٩ وبلغ حالياً ٥٤ مليون نسمة في ١٩٨٩ منهم أكثر من ٣ ملايين من أصل أجنبي أي من المتجنسين أكثر من نصفهم من أصل عربي.

فتأتي قبل البرازيل، لأن حجم ديون الدول العربية يبلغ قرابة ١٧٥ مليار دولار[٢]، أو ١٠٠٠ دولار لكل مواطن في «دول العسر» العربية، باستثناء دول الخليج طبعاً. هذا علماً بأن مليوني شاب عربي ينزلون سنوياً في كل عام إلى سوق العمل، وأن تشغيل العامل الواحد في الصناعة الحديثة يتطلب توظيف مبلغ لا يقل عن ٢٥٠٠٠ دولار.

وتتجلّى نتائج هذه المعضلة بأشكالها الثلاثة، أي الهجرة أو هجرة الرقيق الأسمر، وعلى الخصوص من أقطار الشمال الأفريقي باتجاه فرنسا وبلجيكا وهجرة المصريين بأعداد كبيرة نحو أمريكا وأوروبا والعراق، وهجرة مماثلة من سورية والأردن ولا سيما من الفلسطينيين بعد كارثتي حربي ١٩٤٨ و١٩٦٧. غير أن هذه الهجرة تستأثر أحياناً بالأدمغة الذين هم «خميرة التقدم» وأمل المستقبل، إذ قدمت الأقطار العربية ٧٪ من العلماء الوافدين إلى الولايات المتحدة، ويقدر اليابانيون كلفة الدماغ الواحد بمبلغ ١٢٥٠٠٠ دولار تذهب هدراً. أما الشكل الثاني فيكون على صورة حرب أهلية رهيبة، كما حدث في لبنان الذي يعاني منها منذ عام ١٩٧٦، وخسر من جرائها أكثر من ربع مليون قتيل وتشريد حوالي مليون نسمة، ويحدث مثل ذلك في السودان والصومال، وأخيراً تكون المجاعة الشكل الأخير، ومثال ذلك السودان وموريتانيا والصومال.

ويمكن القول أن مشكلة نقص التغذية هي إحدى نتائج هذا النمو السكاني الوثّاب. فقد أظهرت الإحصاءات أن متوسط استهلاك الفرد العربي من الحبوب لا يقل سنوياً عن ١٧٠ كغم مقابل ٣٥ كغم للمواطن البريطاني. وإذا كان الياباني يستهلك في العام ٦٥ كغم من الأسماك الغنية بالبروتينات

---

(٢) علماً بأن الأرصدة العربية في المصارف الأجنبية للحكومات النفطية الغنية وللأثرياء العرب تكاد تعادل هذا الرقم.

النبيلة، وبالفسفور الذي يشحذ الذكاء، فإن العربي لا ينال أكثر من ٢ كغم وسطياً من هذا النوع من الغذاء الممتاز، على الرغم من غنى السواحل العربية بالأسماك التي تستغلها بشكل جائر أساطيل الدول المتقدمة كاليابان واسبانيا والاتحاد السوفيتي وفرنسا.. وحتى يهود فلسطين.

ويبدو أن من الضروري كبح جماح هذا التوالد العشوائي الذي سيقود حتماً لكوارث لا نهاية لها على مختلف الأصعدة، ما دامت التنمية الاقتصادية شبه مشلولة، بسبب توجيه معظم الأموال العربية لشراء المواد الغذائية، لأن مصر تستورد أكثر من نصف غذائها، كما تذهب نصف عوائد النفط الجزائري لشراء الغذاء، وهناك استيراد الدواء ووسائل الترف من سيارات فارهة، إذ استورد القطر التونسي عام ١٩٨٨ قرابة ٨٥٠ سيارة من نوع «مرسيدس» لا غير رغم ديونه المرهقة، أو يتم إيداع الأموال العربية الضخمة في مصارف أوروبا وأمريكا لعدم ثقة أصحابها بمصائر أوطانهم.

أما في المجال الزراعي فيبدو أن الامكانات في توسيع الرقعة الزراعية أفقياً محدودة للغاية لقلة المياه من أجل الري، في حين يمكن التوسع في الزراعات الشجرية البعلية كالزيتون والتين والكرمة والفستق الحلبي لضمان محصولها في سني القحط، كما أن هناك مجالات واسعة للغاية في مضمار التحريج للحد من ظاهرة انجراف التربة، وتأمين احتياطي من الوقود الخشبي، ولا سيما بالأقطار الفقيرة بالنفط أو المهددة بنضوبه في المنظور القريب كالجزائر وليبيا.

هذا ويمكن الحصول على نتائج باهرة من الزراعة تحت الدفيئات «البيوت البلاستيكية». أو بعبارة أخرى هناك مجال للتنمية الزراعية عمودياً وليس أفقياً، حيث يكون المجال منحصراً باستغلال الترب ذات القشرة الصحراوية عن طريق اقتلاعها بالجرافات الحديثة. «النقّابات»، والتي تغطي

قرابة ثلث الأراضى القابلة للزراعة في أقطار المغرب وبلدان الهلال الخصيب والتي أعطت عمليات استصلاحها نتائج مشجعة.

هذا. ولا يبدو أن تصدير الخامات المعدنية كالفوسفات من بلدان المغرب ومن سوريا والأردن، وخامات الحديد الممتازة من موريتانيا، يقدم حلاً ناجحاً على الصعيد الاقتصادي، لأن تصدير ٨ ملايين طن من فلزات الحديد الموريتاني لم يوفّر للبلاد أكثر من ١٠٠ مليون دولار وهو ما يعادل ما كان يرسله المهاجرون الموريتانيون المقيمون في السنغال، كما أن تصدير ٢٠ مليون طن من الفوسفات المغربي لم يحقق في عام ١٩٨٠ من المال ما يكفي لتسديد فاتورة مشتريات النفط في العام ذاته والتي لم تتجاوز ٦ ملايين طن.

والخلاصة:

يبدو الاقتصاد العربي على العموم هشاً، لأنه لا يزال يحمل الطابع الاستعماري القديم، أي يقتصر على تصدير الخامات الرخيصة وشراء المواد المصنّعة المرتفعة الثمن والخفيفة الوزن، هذا فضلاً عن استفحال شراء المواد الغذائية التي كانت أهم صادرات الأقطار العربية قبل الحرب العالمية الثانية.

وأخيراً يبدو من المتعذر إقامة بنية اقتصادية عربية متينة، وطيدة الأركان، دون تحقيق وحدة تضم اشتات العرب وتوحد طاقاتهم المادية والبشرية والعقلية.